

Distr.: General
26 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 69 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة من أجل تحسين التمتع الفعلي
بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق تغير المناخ

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية
حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، إيان فراي، وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 14/48.

* A/77/150

** قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

300822 260822 22-11696 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ

تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق التخفيف من آثار تغير المناخ والتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عنه والمشاركة في عمليات صنع القرار

موجز

إننا نواجه أزمة عالمية تسمى تغير المناخ. ففي جميع أنحاء العالم، تتأثر حقوق الناس سلباً أو تنتهك نتيجة لتغير المناخ. ويسلط المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ الضوء على الإشارة إلى حقوق الإنسان الواردة في ديباجة اتفاق باريس وينظر في آثار تدابير التخفيف على حقوق الإنسان. ويولي اهتمام كبير للنقص الكبير والكارثي في اتخاذ إجراءات للتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن آثار تغير المناخ وما يتصل به من آثار على حقوق الإنسان. ويسلط المقرر الخاص الضوء أيضاً على القطيعة الخطيرة بين من يواصلون دعم اقتصاد الوقود الأحفوري وأولئك الأكثر تضرراً من آثار تغير المناخ. ويسلط الضوء أيضاً على أن أكثر الفئات تأثراً بتغير المناخ تحظى بأقل قدر من المشاركة والتمثيل في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار. ويقدم المقرر الخاص عدداً من التوصيات بشأن التخلي عن استخدام الوقود الأحفوري، ومعالجة النقص في التمويل اللازم للتصدي للخسائر والأضرار، وتحسين المشاركة وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان الواجبة للشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية. إننا نواجه بالفعل حالة طوارئ مناخية تأتي مصحوبة بانتهاكات خطيرة متصلة لحقوق الإنسان. ولم يعد بإمكاننا الانتظار. فقد حان الوقت الآن لأن نشمر عن سواعدنا للتصدي لهذه الحالة الطارئة.

أولا - مقدمة

1 - إننا نواجه أزمة عالمية تسمى تغير المناخ. فقد باتت حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم تتأثر سلبا بتغير المناخ وتُنتهك بسببه. فبالنسبة لملايين عديدة، يشكل تغير المناخ تهديدا خطيرا لقدرة الأجيال الحالية والمقبلة على التمتع بالحق في الحياة⁽¹⁾. ويشكل تغير المناخ الناجم عن فعل الإنسان أشد التهديدات التي عرفها العالم للبيئة الطبيعية وللمجتمعات البشرية وأوسعها انتشارا. ويكفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في المادة 28 منه، أن يكون لجميع البشر الحق في نظام اجتماعي ودولي يمكنهم من خلاله إعمال حقوقهم والتمتع بحرياتهم بالكامل. بيد أن تغير المناخ يقوّض بالفعل هذا النظام وحقوق جميع الناس وحرياتهم. إننا نواجه أزمة هائلة ذات أبعاد كارثية في مجال تغير المناخ. وتتكشف فصولها الآن.

2 - وتمارس الاقتصادات المتقدمة النمو ظلما شديدا ضد أفقر الناس وأقلهم قدرة على التكيف. وقد أدى عدم رغبة الاقتصادات المتقدمة النمو والشركات الكبرى في تحمل المسؤولية عن الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الدفيئة إلى المطالبة بـ "تعويضات مناخية" عن الخسائر المتكبدة. واقترح البعض مصطلح "استعمار الغلاف الجوي" لتفسير الاختلال العالمي بين آثار تغير المناخ والجهات المسببة لانبعاثات غازات الدفيئة⁽²⁾. وعند تصنيف البلدان الأكثر حظا من الناحية الاقتصادية حسب الدخل، والتي تمثل 50 في المائة من البلدان، يتبين أنها مسؤولة عن 86 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية على مستوى العالم، في حين أن النصف الضعيف اقتصاديا مسؤول عن 14 في المائة فقط⁽³⁾.

3 - ويسلط المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ الضوء على الإشارة إلى حقوق الإنسان الواردة في ديباجة اتفاق باريس، التي جاء فيها أنه ينبغي للأطراف، في جملة أمور، أن "تراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان".

4 - ويستكشف هذا التقرير الترتيبات الوظيفية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. وسيركز التقرير في المقام الأول على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: التخفيف (خفض الانبعاثات)، والخسائر والأضرار (آثار تغير المناخ)، والمشاركة في عمليات صنع القرار في إطار نظام مكافحة تغير المناخ. وتستند جميع هذه المواضيع إلى ضرورة توفير تمويل ودعم كافيين ويمكن التنبؤ بهما. وفي كل من هذه المواضيع الثلاثة سيُنظر في الآثار المترتبة على حقوق الإنسان. ويأتي هذا التقرير تكملةً وتحديثاً لتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة⁽⁴⁾.

5 - ولإعداد هذا التقرير، أجرى المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ طوال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2022 مشاورات مكثفة بالحضور الشخصي في بون، ألمانيا، وكذلك في جنيف ولشبونة، والعديد من المشاورات عبر الإنترنت. وعلى وجه الخصوص، عقد عددا

(1) لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) بشأن الحق في الحياة، الفقرة 62.

(2) Erin Fitz-Henry, "Climate change is white colonization of the atmosphere. It's time to tackle this entrenched racism" (12 July 2022). يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://phys.org/news/2022-07-climate-white-colonization-atmosphere-tackle.html>

(3) تقرير مقدم من معهد ألانا (Alana Institute).

(4) A/74/161

من الاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني، والدول التي وقعت على تعهد جنيف المتعلق بحقوق الإنسان والإجراءات المناخية، وأعضاء منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأصحاب المصلحة الآخرين. وأنت هذه المشاورات لاستكمال دعوة تم توجيهها من أجل تقديم مدخلات تلقى المقرر الخاص، على إثرها، نحو 90 تقريراً⁽⁵⁾.

ثانياً - الآثار المترتبة على إجراءات التخفيف في مجال حقوق الإنسان

6 - لجهود التخفيف الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة أضرار على التمتع بحقوق الإنسان. أولاً، يترتب عن عدم كفاية التدابير المتخذة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة أثر سلبي كبير على التمتع بحقوق الإنسان. ثانياً، تؤثر بعض إجراءات التخفيف بشكل كبير على ممارسة حقوق الإنسان.

ألف - التخفيف: التدابير غير كافية بشكل كارثي

7 - اتسمت التدابير المتخذة على الصعيد العالمي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة بالنقص الفادح. ويؤدي الأثر العام لعدم كفاية الإجراءات المتخذة للحد من هذه الانبعاثات إلى كارثة في مجال حقوق الإنسان. ويلزم أن تقدم الأطراف في اتفاق باريس مساهمات محددة وطنياً لتكون بمثابة مؤشر على اتخاذها إجراءات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وتلاحظ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن هناك فجوة في التنفيذ بين الانبعاثات المتوقعة في ظل السياسات الحالية والانبعاثات المتوقعة من وراء تنفيذ العناصر غير المشروطة والمشروطة للمساهمات المحددة وطنياً⁽⁶⁾. وفي وقت لاحق، دعت الوكالة الدولية للطاقة إلى وضع حد فوري للتوسع في استخدام الوقود الأحفوري إذا أراد العالم أن يتحرر من الكربون بحلول عام 2050 ويحصر الاحترار في نسبة 1,5 درجة مئوية، على نحو ما هو مطلوب بموجب اتفاق باريس⁽⁷⁾.

8 - ومن المؤسف أنه لا يزال هناك تفاوت كبير في الجهود المبذولة، وعدم التزام من جانب الدول التي كانت تاريخياً هي الجهات المساهمة الرئيسية في انبعاثات غازات الدفيئة، مما كان له تأثير سلبي على التمتع بحقوق الإنسان. والآثار السلبية لعدم خفض انبعاثات غازات الدفيئة يتضرر منها بشكل غير متناسب الأشخاص والمجتمعات المحلية التي هي بالفعل في وضع غير مؤات بسبب عدد من العوامل. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل وإلى التهميش والإقصاء وزيادة مواطن الضعف⁽⁸⁾. وترد الإشارة إلى هذه الجوانب في الفرع ثالثاً من هذا التقرير.

9 - وإزاء هذه الخلفية، يشدد المقرر الخاص على التزام الدول في مجال حقوق الإنسان وضمن ما يتعلق بإجراءات التخفيف. فعلى الدول أن تحد من انبعاثات غازات الدفيئة لمنع الآثار السلبية الحالية

(5) انظر - www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/call-input-promotion-and-protection-human-rights-context-mitigation-adaptation.

(6) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس (2022). متاح باللغة الإنكليزية من الرابط https://report.ipcc.ch/ar6wg3/pdf/IPCC_AR6_WGIII_FinalDraft_TechnicalSummary.pdf.

(7) International Energy Agency, "Net Zero by 2050: A Roadmap for the Global Energy Sector" (Paris, 2021). يمكن الاطلاع عليه من الرابط https://iea.blob.core.windows.net/assets/7ebafc81-74ed-412b-9c60-5cc32c8396e4/NetZeroBy2050-ARoadmapfortheGlobalEnergySector-SummaryforPolicyMakers_CORR.pdf.

(8) Intergovernmental Panel on Climate Change, working group III contribution

والمستقبلية لتغير المناخ على حقوق الإنسان. والدول ملزمة أيضا باتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ وتنظيم الانبعاثات التي تتسبب فيها الأعمال التجارية الخاضعة لولايتها القضائية من أجل منع تداعياتها السلبية المتوقعة على حقوق الإنسان.

1 - الالتزام في مجال حقوق الإنسان بمنع الآثار السلبية لتغير المناخ عن طريق الحد من انبعاثات غازات الدفيئة

10 - لا تفي الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ضمن ما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ ومنع تداعياتها السلبية على حقوق الإنسان. وتلاحظ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن صافي انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ على الصعيد العالمي خلال الفترة 2010-2019 قد بلغ أعلى نسبة له مقارنة بأي وقت مضى في تاريخ البشرية.

11 - وفي عام 2019، شكلت الجهات الرئيسية المسببة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم - وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الروسي واليابان - مجتمعة نسبة 67 في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري⁽⁹⁾. واستأثر أعضاء مجموعة العشرين بنسبة 78 في المائة من الانبعاثات على مدى العقد الماضي⁽¹⁰⁾. وبشكل جماعي، لا يسير أعضاء مجموعة العشرين على الطريق الصحيح المفضي إلى الوفاء بالتزاماتهم غير المشروطة بتقديم مساهمات محددة وطنيا، وذلك استنادا إلى توقعات ما قبل كوفيد-19. ومن المتوقع أن يقصر خمسة أعضاء في مجموعة العشرين - هم أستراليا والبرازيل وجمهورية كوريا وكندا والولايات المتحدة - عن الوفاء بالتزاماتهم، وبالتالي فهم يحتاجون إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات. وفي مقابل ذلك، فقدت الاقتصادات الـ 55 الأكثر ضعفا في العالم أكثر من نصف إمكانات نموها الاقتصادي بسبب آثار أزمة المناخ.

12 - ويبدو أن البلد الأكثر إطلاقا لانبعاثات غازات الدفيئة على مدى التاريخ لا يحرز تقدما يذكر في الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو اتفاق باريس. فعلى الرغم من وعود إدارة بايدن بخفض الانبعاثات من خلال خطة الطاقة النظيفة لعام 2015، واجهت محاولات الإدارة اتخاذ إجراء في هذا الصدد تحديات قانونية في المحكمة العليا للولايات المتحدة. وخلصت المحكمة إلى أنه من غير القانوني أن تتخذ الأجهزة الفيدرالية قرارات "رئيسية" دون إذن واضح من كونغرس الولايات المتحدة⁽¹¹⁾.

2 - الالتزام في مجال حقوق الإنسان بالحماية عن طريق التنظيم

13 - رغم أن هناك حاجة ملحة للغاية لاتخاذ الإجراء اللازم للحد من الانبعاثات، فإن الاقتصاد العالمي يسير في الاتجاه المعاكس. وتشير الدراسات إلى أن الإعانات المقدمة للوقود الأحفوري تقدر بحوالي

(9) Environmental Justice Foundation, "In Search of Justice" (London, 2022). يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://ejfoundation.org/resources/downloads/EJF-Climate-Inequality-report-2021.pdf>.

(10) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2020 (نيروبي، 2020). يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.unep.org/emissions-gap-report-2020.

(11) *Supreme Court of the United States, Syllabus, West Virginia et al., v Environmental Protection Agency et al.* استئناف لدى محكمة استئناف الولايات المتحدة بدائرة إقليم كولومبيا تحت رقم 20-1530، وقد صدر الحكم في القضية في 30 حزيران/يونيه 2022.

500 بليون دولار سنوياً⁽¹²⁾. ولا تزال المساهمات الحالية المحددة وطنياً التي تقدمها الأطراف في اتفاق باريس تواجه نقصاً فادحاً في سبيل تحقيق الأهداف المناخية لاتفاق باريس، وهي ستؤدي إلى زيادة درجة الحرارة بما لا يقل عن 3 درجات مئوية بحلول نهاية القرن⁽¹³⁾.

14 - وثمة فجوات في تنظيم الصناعات والقطاعات الرئيسية المسببة لانبعاث غازات الدفيئة داخل الحدود الوطنية وخارجها على حد سواء، مما يجعل تحقيق أهداف اتفاق باريس أكثر صعوبة. وكمثال على ذلك، يشكل قطاع النقل الدولي مصدراً هاماً لهذه الانبعاثات، ولكن لا يتخذ هذا القطاع إجراءات كافية للحد من انبعاثاته. وقد وُجّهت دعوات للمنظمة البحرية الدولية لاعتماد تدابير عالمية صارمة للتخلص التدريجي من انبعاثات غازات الدفيئة في القطاع بما يتماشى مع هدف اتفاق باريس المتمثل في إبقاء الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية⁽¹⁴⁾. وأُعرب أيضاً عن شواغل مفادها أن خطة منظمة الطيران المدني الدولي لتعويض الكربون هي تدبير لا يؤدي إلا إلى تأخير الإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات من المصدر⁽¹⁵⁾.

15 - ويجب على الدول أن تتخذ تدابير موضوعية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ، بما في ذلك من خلال التدابير التنظيمية، وذلك من أجل حماية جميع الأشخاص من الأضرار الناجمة عن انتهاك حقوق الإنسان. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة وجذرية من جانب الدول ومؤسسات الأعمال التجارية للحد من انبعاثاتها. وقد صرح الأمين العام في عام 2022 أن الحكومات والشركات المسؤولة عن أعلى نسب الانبعاثات لا تتجاهل هذا الوضع فحسب، بل تزيده سوءاً⁽¹⁶⁾؛ ويتجلى ذلك في استخدام منتجي الوقود الأحفوري تسويات المنازعات بين المستثمرين والدول، ضمن إطار معاهدة ميثاق الطاقة، لمقاضاة الدول لأجل الحصول على تعويض إذا اتخذت هذه الدول إجراءات سياسية إيجابية للحد من استخدام الوقود الأحفوري. وتشير التقديرات إلى أن المطالبات القانونية التي يقدمها مستثمرو النفط والغاز ضد الدول التي ترفض قوانين للحد من أنشطة الوقود الأحفوري يمكن أن تصل تكلفتها الإجمالية إلى 340 بليون دولار⁽¹⁷⁾.

باء - آثار بعض إجراءات التخفيف على حقوق الإنسان

16 - يترتب على عدد من إجراءات التخفيف التي تستخدمها الدول ومؤسسات الأعمال آثار هامة في مجال حقوق الإنسان. ويشمل بعض هذه الإجراءات أنشطة التخفيف من خلال الغابات والسدود الكهرمائية. فيما ينطوي البعض الآخر على موقع التربينات الهوائية. كما أن تكنولوجيات التخفيف الجديدة المرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الغلاف الجوي وبالهندسة الجيولوجية تنطوي أيضاً على إمكانية إحداث

(12) نظر <https://sdg-tracker.org/sustainable-consumption-production#12.C>

(13) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة الانبعاثات 2020.

(14) تقرير مقدم من منظمة Opportunity Green.

(15) FERN, "Cheating the climate: the problems with aviation industry plans to offset emissions", briefing note (September 2016)، يمكن الاطلاع عليه من الرابط https://aragge.ch/wp-content/uploads/2018/04/GB_Fern_20160919_ICAO_CORSLA_Cheating-the-climate_en.pdf

(16) Rachel LaFortune (Human Rights Watch News), "Report Shows Climate Crisis Solutions Exist but Action Is Lacking", 5 April 2022، يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.hrw.org/news/2022/04/05/report-shows-climate-crisis-solutions-exist-action-lacking

(17) Nour Ghantous (Energy Monitor), "The Energy Charter Treaty has not aged well", 13 July 2022، يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.energymonitor.ai/policy/international-treaties/the-energy-charter-treaty-has-not-aged-well

آثار بالغة تمس حقوق الإنسان. وسيكون أثر التكنولوجيات الجديدة موضوع تقرير المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والخمسين، التي ستعقد في عام 2024.

1 - تدابير التخفيف القائمة على الغابات

17 - تذكر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن قطاعي الزراعة والحراجة وغيرهما من قطاعات استخدام الأراضي توفر إمكانات كبيرة للتخفيف من آثار تغير المناخ على المدى القريب وذلك بتكلفة منخفضة نسبياً. بيد أن هذه التنبؤات لا تتطابق مع الاتجاهات العالمية المتعلقة بإزالة الغابات. فقد ارتفعت وتيرة إزالة الغابات في الأمازون مرة أخرى على مدى السنوات الأربع الماضية. وتواجه أجزاء أخرى من العالم أيضاً إزالة الغابات بمعدل مطرد أو متسارع. وتشير التقديرات إلى أنه يتم قطع 15 بليون شجرة كل عام، غير لا تعاد زراعة سوى 5 بلايين شجرة - مما يؤدي إلى خسارة صافية سنوية قدرها 10 بلايين شجرة⁽¹⁸⁾. وتمثل الانبعاثات الناجمة عن قطاعي الزراعة والحراجة وغيرهما من قطاعات استخدام الأراضي حوالي 11 في المائة من المجموع العالمي، والجزء الأكبر من الانبعاثات يحدث في عدد قليل نسبياً من البلدان⁽¹⁹⁾. وقد أشارت مجموعة الشعوب الأصلية التي التقى بها المقرر الخاص في بون في حزيران/يونيه 2022 إلى أن حرائق الغابات التي اندلعت في الأمازون نتيجة للجفاف كانت لها آثار هائلة على سبل عيش الشعوب الأصلية.

18 - وتشير دراسات أخرى إلى أن قيمة استخدام الحراجة كوسيلة لخفض الحدود العالمية لدرجات الحرارة قد تكون مبالغاً فيها، وإلى أنّ استعادة النظم الإيكولوجية تكتسي أهمية بالغة لصحة الكوكب، لكنها ليست بديلاً عن منع الانبعاثات الصادرة عن الوقود الأحفوري⁽²⁰⁾. ويتفق المقرر الخاص مع هذا الاستنتاج. فمن المفضل أن يتم التصدي للانبعاثات من المصدر.

19 - ولإجراءات التخفيف القائمة على استخدام الغابات آثار سلبية على ممارسة حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتصلة بالأراضي وحياتها. فقد جاء عن منظمة أوكسفام أنّ عدداً كبيراً جداً من الحكومات والشركات يعمد، بدلاً من خفض الانبعاثات بالنطاق والسرعة اللازمين للبقاء ضمن مستوى آمن نسبياً من الاحترار، إلى التستر وراء زراعة الأشجار وتكنولوجيات لم يثبت جدواها لتبرير الادعاء بأن خططها المتعلقة بتغير المناخ حتى عام 2050 ستحقق هدف الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر. وتشير الدراسات إلى أن هذه الخطط القائمة على كثافة استخدام الأراضي ستتطلب ما لا يقل عن 1,6 بليون هكتار من الغابات الجديدة. ويمكن أن يؤدي انفجار الالتزامات المتعلقة بالوصول بالانبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر، التي يفقر الكثير منها إلى الوضوح والشفافية، إلى طفرة في الطلب على الأراضي، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وهذه الطفرة قد تشكل، إذا لم تخضع لضمانات قوية، مخاطر

(18) "Why can't we simply plant more trees to clean carbon dioxide from the air?" (8 July 2022). Phys.Org. يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://phys.org/news/2022-07-simply-trees-carbon-dioxide-air.html>.

(19) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة الانبعاثات 2020.

(20) K. Dooley et al. (One Earth), "Carbon removals from nature restoration are no substitute for steep emission reductions", 1 July 2022. يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://doi.org/10.1016/j.oneear.2022.06.002>.

متزايدة على التمتع بحقوق الإنسان في الغذاء والماء والمرافق الصحية والسكن، ولا سيما بالنسبة للأشخاص والمجتمعات المحلية التي تعتمد سبل عيشها على الأرض⁽²¹⁾.

20 - ومن بين التدابير الأخرى ذات الصلة التي تترتب عليها آثار في مجال حقوق الإنسان آلية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحرار وتدهور الغابات) التي أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ استجابة لارتفاع معدلات إزالة الغابات، ولا سيما الغابات المدارية. وهناك آراء متباينة بشأن فعالية برامج الآلية وما إذا كانت تحقق تخفيضات حقيقية في الانبعاثات. وكانت الآلية نفسها وبرامج سوق الكربون الطوعية المرتبطة بها مصدرا لانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان الواجبة للشعوب الأصلية في مناطق الغابات المطيرة⁽²²⁾. وقد أشير إلى تخصيص حقوق لحماية الكربون في الغابات باعتباره "استعمارا جديدا" لأن الأراضي التي تحتلها الشعوب الأصلية مخصصة لحماية مخازن الكربون⁽²³⁾. وهذا يمكن أن يجرم الشعوب الأصلية من حقوقها وممارساتها التقليدية.

21 - وهناك إجراء تخفيفي آخر يرتبط بحرق الكتلة الأحيائية وله آثار تتعلق بالاستيلاء على الأراضي وممارسة حقوق الإنسان. فحرق الكتلة الأحيائية والطاقة الأحيائية المنبعثة منه، واحتجاز الكربون وتخزينه هو عملية يتم فيها حرق الأخشاب أو غيرها من أشكال الكربون النباتي (الكتلة الأحيائية) كبديل للوقود الأحفوري. ولذا، يتطلب توفير المواد المدخلة لإنتاج الطاقة من حرق الكتلة الأحيائية كمصدر للوقود استخدام الغابات الموجودة أو أراض جديدة لزراعة الكتلة الأحيائية.

22 - وقد أعرب عن القلق من أن الحصول على الأشجار من المزارع لأغراض مولدات الطاقة الكهربائية التي تعمل بوقود الكتلة الأحيائية في أمريكا اللاتينية يؤثر سلبا على حقوق الشعوب الأصلية⁽²⁴⁾. واستمع المقرر الخاص إلى المخاوف التي أعربت عنها شعوب الصامي الأصلية من أن تُخصَّص أراضيها لإنتاج وقود الكتلة الأحيائية.

2 - السدود الكهرمائية

23 - يترتب على إنشاء السدود الكهرمائية آثار بالغة في مجال حقوق الإنسان الواجبة للأشخاص الذين شردوا بسبب السدود، ولمستخدمي المياه أسفل هذه السدود. وتشير الدراسات المناخية إلى أن بلدان المصب على طول نهر الميكونغ عانت من انخفاض إمدادات المياه على الرغم من هطول أمطار غزيرة في المنبع،

(21) Aditi Sen and Nafkote Dabi, *Tightening the Net: Net zero climate targets – implications for land and food security* (Oxfam, 2021). يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621205/bp-net-zero-land-food-equity-030821-en.pdf?sequence=1>

(22) John Cannon (Mongabay), "Indigenous leader sues over Borneo natural capital deal", 17 December 2021. يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://news.mongabay.com/2021/12/indigenous-leader-sues-over-borneo-natural-capital-deal/>

(23) Renata Bessi and Santiago Navarro F (Avispa Media), "REDD, Neo-Colonialism in the Land of the Pataxo Warriors", 14 December 2014. يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://avispa.org/redd-neo-colonialism-in-the-land-of-the-pataxo-warriors/>

(24) Global Forest Coalition, "Annual Report 2021". يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://globalforestcoalition.org/wp-content/uploads/2022/07/GFC-Annual-Report-2021.pdf>

بسبب حجز المياه عن طريق السدود المقامة أعلى النهر⁽²⁵⁾. وهذا له آثار كبيرة على الحصول على مياه الشرب المأمونة والأمن الغذائي لبلدان المصب.

24 - وتعاني الشعوب الأصلية في منطقة الأمازون أيضا من آثار السدود الكهرمائية. وقد أدى بناء السدود والبنى التحتية ذات الصلة إلى نزوح الشعوب الأصلية من أراضيها. وعلم المقرر الخاص من الشعوب الأصلية أن التغييرات التي طرأت على تدفقات الأنهار كانت لها آثار كبيرة على الصيانة الإيكولوجية للنظم النهرية، مما يؤثر بدوره على قدرة الشعوب الأصلية على البحث عن مصادر للرزق.

3 - تكنولوجيا أخرى

25 - أعربت شعوب الصامي الأصلية للمقرر الخاص عن قلقها إزاء عدم التشاور معها على النحو الملائم، وأفادت بأنها لم تعط الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على إقامة ترينبات هوائية على أراضيها. وعلاوة على ذلك، وُجّه انتباه المقرر الخاص إلى شواغل جدية بشأن الآثار المحتملة في مجالي البيئة وحقوق الإنسان نتيجة الاستكشاف والتعدين بحثا عن معادن في قاع البحار العميقة، يمكن استخدامها في إنتاج بطاريات المركبات الكهربائية وغيرها من أشكال التخزين الكهربائي.

ثالثا - الخسائر والأضرار: سلسلة من الآثار التي تمس حقوق الإنسان

26 - ينص اتفاق باريس في مادته 8 على أن "تعترف الأطراف بأهمية تجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ وتقليلها والتصدي لها". ومن منظور حقوق الإنسان، ترتبط الخسائر والأضرار ارتباطا وثيقا بالحق في الانتصاف ومبدأ الجبر، بما في ذلك الرد والتعويض وإعادة التأهيل.

27 - وتصف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في تقريرها التقييمي السادس، كيف تؤثر التغيرات المناخية المرصودة والمتوقعة تأثيرا سلبيا على بلايين البشر وعلى النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية والبنى التحتية المادية التي يعتمدون عليها. وهذا الرقم أخذ في الارتفاع بشكل كبير⁽²⁶⁾. ويسلط هذا التقرير الضوء على العديد من هذه الآثار.

28 - ولقد أضر تغير المناخ بالفعل بالصحة البدنية والعقلية للإنسان. وفي جميع المناطق، كثيرا ما تقوض الآثار الصحية الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة.

ألف - الخسائر والأضرار الناجمة عن كوارث تغير المناخ (في شقها المادي)

29 - يعيش حوالي 3,3 بلايين شخص في بلدان ذات قابلية بشرية عالية للتأثر بتغير المناخ. وقد خلص تحليل أجراه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى أن 97,6 مليون شخص تأثروا

(25) Paul G. Harris (Hong Kong Free Press), "Water is power: How Southeast Asia pays the price for China's dam-building frenzy", 10 July 2022 <https://hongkongfp.com/2022/07/10/water-dam-building-frenzy/>. يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://hongkongfp.com/2022/07/10/water-dam-building-frenzy/>.

(26) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, Working Group II Contribution to the Sixth Assessment Report, Technical Summary (Intergovernmental Panel on Climate Change and World Meteorological Organization, 2022). يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/downloads/report/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_TechnicalSummary.pdf.

بالكوارث المرتبطة بالمناخ والطقس في عام 2019⁽²⁷⁾. وكثيرا ما يؤدي تقاطع نوع الجنس مع العرق والطبقة والأصل الإثني والسمات الجنسية وهوية السكان الأصليين والسن والإعاقة والدخل والوضع من حيث الهجرة والموقع الجغرافي إلى تفاقم التعرض لآثار تغير المناخ واستئصال عدم المساواة وزيادة الظلم. ويتجلى تغير المناخ في العديد من الأشكال المادية، مما يترتب عليه العديد من الآثار في مجال حقوق الإنسان. ويرد أدناه استكشاف للحقائق الصارخة بشأن جسامه الخسائر والأضرار التي يعاني منها الناس، ولا سيما في بلدان الجنوب.

1 - الفيضانات والأمطار الغزيرة والرياح الشديدة

30 - بحلول عام 2050، سيرتفع عدد الأشخاص المعرضين لمخاطر حدوث الفيضانات من مستواه الحالي البالغ 1,2 بليون شخص إلى 1,6 بليون شخص. وفي الفترة الممتدة من أوائل العقد الأول من الألفية الثالثة إلى منتصفه، عاش 1,9 بليون شخص، أو ما يعادل نسبة 27 في المائة من سكان العالم، في مناطق يحتمل أنها تعاني من ندرة شديدة في المياه. وفي عام 2050، سيرتفع هذا العدد إلى ما يتراوح بين 2,7 و 3,2 بلايين شخص⁽²⁸⁾. وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين نقلا عن تقارير أولية، إن أكثر من 12 000 لاجئ تأثروا بهطول أمطار غزيرة بينما تضرر أو دمر ما يقدر بنحو 2 500 مأوى⁽²⁹⁾.

31 - وتلقى المقرر الخاص العديد من التقارير التي تسلط الضوء على أمثلة للأعاصير المدارية والفيضانات والأعاصير وأعاصير التيفون في جميع المناطق الإقليمية في العالم. وترد أدناه عينة تمثيلية لآثار الأعاصير على التمتع بحقوق الإنسان.

32 - ففي مدغشقر، تشرّد ما يقدر بنحو 4 300 شخص تشريدا مؤقتا وقتل شخصان بسبب التأثير الضار للأعاصير المدارية التي ضربت البلد في كانون الأول/ديسمبر 2020 وشباط/فبراير 2021. وفي زيمبابوي، تشير التقديرات إلى أنّ 60 000 شخص تشرّدوا داخليا في عام 2019، فيما تضرر 270 000 شخص. وفي موزمبيق، تشرّد 160 000 شخص داخليا وتضرر 1,72 مليون شخص⁽³⁰⁾. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو 2022، تسببت الفيضانات التي ضربت مقاطعة كوازولو ناتال في جنوب أفريقيا في مقتل 461 شخصا، وفقدان 88 شخصا. وبالإضافة إلى ذلك، دُمّر 8 584 منزلا تدميرا كاملا ولحقت أضرار بأكثر من 13 536 منزلا. ولا يزال ما مجموعه 6 000 شخص بلا مأوى (حتى 13 حزيران/يونيه 2022)؛ ولحقت أضرار بأكثر من 630 مدرسة، وتعذر الوصول إلى أكثر من 100 مدرسة في أعقاب الفيضانات؛ وظلت المقاطعة بأكملها بدون مياه لأسابيع، وانقطعت إمدادات المياه عن بعض المجتمعات

(27) الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر، "تكتاف قطاع العمل الإنساني من أجل مواجهة 'التهديد الوجودي' الذي تفرضه أزمة تغير المناخ" (بيان صحفي، 21 حزيران/يونيه 2022). يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.icrc.org/en/document/red-cross-red-crescent-humanitarian-sector-joins-forces-tackle-existential-threat-climate.

(28) آية الأمم المتحدة للمياه، "المياه وتغير المناخ" (2022). يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.unwater.org/water-facts/climate-change/.

(29) ABC News، "Bangladesh camp housing Rohingya refugees floods, thousands become homeless" (29 July 2021). يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.abc.net.au/news/2021-07-29/bangladesh-coxs-bazar-refugee-camp-flooded-rohingya/100335472.

(30) تقرير مقدم من المنظمات الأمريكية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية.

المحلية بعد ذلك بشهرين⁽³¹⁾. وفي ملاوي، على سبيل المثال، ضرب إعصار إيداي البلاد في عام 2019 وتضرر منه نحو 975 000 شخص، كان من بينهم 86 976 مشردا و 60 قتيلا و 672 جريحا. وفي جنوب السودان، أدت الفيضانات إلى تشريد مئات الآلاف من السكان، وأجبرتهم على النزوح، مما تسبب في نشوب نزاعات بين الرعاة والمزارعين. وأثرت هذه الأحداث على النساء والأطفال والمسنين، وتسببت في خسائر في الأرواح والممتلكات وهلاك الحيوانات⁽³²⁾. وفي مقاطعتي تشيمانيماني وتشيبينغي في زمبابوي، واجه الناس مخاطر انعدام الجنسية في أعقاب إعصار إيداي الذي وقع في عام 2019⁽³³⁾. وفي رواندا، تسببت الفيضانات في وفاة أكثر من 130 شخصا⁽³⁴⁾. وفي عام 2021، تضرر أكثر من 1,2 مليون شخص في غرب ووسط أفريقيا من الفيضانات⁽³⁵⁾.

33 - وفي عام 2020، ضرب إعصارا إيتا وإبوتا أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وفقدت العديد من العائلات محاصيلها والحيوانات التي كانت تربها من أجل الغذاء. ونتيجة لذلك، ازداد الفقر وسوء التغذية لدى الأطفال. وتسببت الأعاصير في انقطاع الشباب والأطفال عن دراستهم بسبب التشريد والعزلة التي عانى منها العديد من المجتمعات المحلية في بادئ الأمر⁽³⁶⁾. وفي السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ما يقدر بـ 6,4 ملايين شخص في تشرين الأول/أكتوبر 2021⁽³⁷⁾. وأدى هطول الأمطار الغزيرة في غواتيمالا في حزيران/يونيه 2022 إلى مقتل 15 شخصا على الأقل في عدد من الانهيارات الوحلية التي أثرت على أكثر من 500 000 شخص⁽³⁸⁾. وفي غواتيمالا، تسببت العواصف في حالات من التشرد الداخلي، مما أسهم في الهجرة غير النظامية، والتسرب من المدارس، وقابلية فتيات ونساء الشعوب الأصلية للتضرر⁽³⁹⁾. وفي الفترة 2010-2020 وحدها، شهدت السلفادور هطول أمطار غزيرة في 18 مناسبة تفاوتت من حيث شدتها وتأثيرها⁽⁴⁰⁾. وفي كولومبيا، لم يكد إعصار إيوتا يترك شيئا لـ 5 000 من سكان جزيرة بروفيدنسيا الصغيرة⁽⁴¹⁾. وفي البرازيل، وداخل المناطق الحضرية الطرفية التي تعاني من ضعف اجتماعي واقتصادي أشد، يكون الأطفال،

(31) تقرير مقدم من منظمة العفو الدولية ومركز القانون البيئي الدولي.

(32) تقرير مقدم من الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات.

(33) تقرير مقدم من زمبابوي.

(34) تقرير مقدم من الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات.

(35) تقرير مقدم من رابطة المزارعين الشبان (Association Jeunes Agriculteurs).

(36) تقرير مقدم من الشبكة القارية لنساء الشعوب الأصلية في الأمريكتين (الأطفال).

(37) A/HRC/50/57.

(38) Phys.Org, "15 dead, half million impacted by heavy rains in Guatemala" (4 June 2022) يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://phys.org/news/2022-06-dead-million-impacted-heavy-guatemala.html>.

(39) تقرير مقدم من غواتيمالا.

(40) تقرير مقدم من السلفادور.

(41) تقرير مقدم من CAN Adaptation and Loss and Damage Working Group (الفريق العامل المعني بالتكيف والخسائر والأضرار التابع للشبكة الدولية للعمل المناخي).

ولا سيما الأطفال الفقراء والأطفال المنحدرون من أصل أفريقي، هم الأكثر تضررا من زيادة شدة وتواتر الظواهر القسوى المتمثلة في الفيضانات والانهيالات الأرضية⁽⁴²⁾.

34 - وفي عام 2020، دمرت الأعاصير محاصيل العسل وحقول الذرة لشعب المايا الذي يعيش في شبه جزيرة يوكاتان في المكسيك⁽⁴³⁾.

35 - وفي عام 2022، غمرت الفيضانات على طول نهر براهماوترا في ولاية آسام بشمال شرق الهند ما يقرب من 1 500 قرية، مما أثر على ما يقرب من 500 000 شخص⁽⁴⁴⁾. وفي مقاطعتي بونديشير وفيلوبورام الساحليتين، ألحقت الفيضانات أضرارا بالمنازل وأدت إلى تقاوم مشاكل الصرف الصحي، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال⁽⁴⁵⁾. وفي ولاية أوديشا، تسببت أعاصير متعددة في أضرار جسيمة وفقدان وثائق الهوية، التي تعد شرطا مسبقاً للحصول على مبالغ التعويض⁽⁴⁶⁾.

36 - وفي بنغلاديش، غمر فيضان واحد في عام 2007 أكثر من مليوني هكتار من الأرض الزراعية، ودمر 85 000 منزل، وتسبب في وفاة أكثر من 1 000 شخص⁽⁴⁷⁾. في عام 2020، تسبب إعصار أمغان في فقدان 500 000 عائلة منازلها، وتدمير 149 000 هكتار من الأراضي الزراعية، إلى جانب 18 235 مركز مياه وما يقارب 41 000 مرحاض. وفي المناطق الساحلية، لحقت أضرار بما يقرب من 1 100 كيلومتر من الطرق و 200 جسر وبالعديد من السدود⁽⁴⁸⁾. وفي تموز/يوليه 2021، تأثر أكثر من 21 000 من لاجئي الروهينغا في كوكس بزار بنغلاديش بالفيضانات الخاطفة والانهيالات الأرضية. وقد أدى ذلك إلى تقاوم ما هو سائد من انتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني منها بالفعل مجتمع الروهينغا في ميانمار⁽⁴⁹⁾.

37 - وفي عام 2020، عانت الفلبين من تيفون كوينتا/مولاف، الذي تلاه تيفون رولي/جونني، وتيفون أوليسيس/فامكو. وقد سبق ذلك عامان من الجفاف الشديد الذي أثر على أكثر من 2 444 959 شخصا⁽⁵⁰⁾. وفي عام 2021، أسفر تيفون راي الشديد عن مقتل 407 أشخاص على الأقل وتسبب في خسائر من السلع الزراعية بقيمة 336 مليون دولار وخسائر في القوارب ومعدات الصيد بلغت قيمتها 75 مليون دولار،

(42) تقرير مقدم من معهد ألانا (Alana Institute).

(43) تقرير مقدم من رابطة البلدان الأمريكية للدفاع عن البيئة (Interamerican Association for Environmental Defense).

(44) Skand Agarwal (Climate Homes News), "Deadly heatwaves show why India needs to get serious on climate adaptation", 6 July 2022. يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.climatechangenews.com/2022/06/07/deadly-heatwaves-show-why-india-needs-to-get-serious-on-climate-adaptation/

(45) تقرير مقدم من مؤسسة Good Living Eco Foundation.

(46) تقرير مقدم من جمعية حماية حقوق الطفل (Child the of Rights the of Protection the for Society).

(47) Adam Day and Jessica Caus, *Conflict Prevention in an Era of Climate Change: Adapting the UN to Climate-Security Risks* (United Nations University, New York, 2020).

(48) تقرير مقدم من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

(49) تقرير مقدم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(50) تقرير مقدم من Climate Change Network for Community-based Initiatives, Inc.

فضلا عن أضرار لحقت بالمنازل والطرق وخطوط الكهرباء والمياه وأسفرت عن خسائر بمبلغ 565 مليون دولار⁽⁵¹⁾.

2 - العواصف الساحلية والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر

38 - تلاحظ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن المستوطنات الساحلية التي تعاني من ارتفاع مستوى عدم المساواة، ومنها على سبيل المثال تلك التي تضم نسبة عالية من المستوطنات العشوائية، فضلا عن المدن الدلتاوية المعرضة لهبوط الأراضي (مثل بانكوك، وجاكرتا، ولاغوس، نيجيريا؛ ونيو أورليانز، الولايات المتحدة؛ وتلك الواقعة على طول دلتا المسيسيبي والنيل والغانغ - براهماپوترا) والدول الجزرية الصغيرة النامية، معرضة بشدة للمخاطر وهي قد عانت من آثار العواصف الشديدة والفيضانات، وأيضاً، وبالموازاة مع ذلك، من الآثار المترتبة على تسارع وتيرة ارتفاع مستوى سطح البحر.

39 - وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، يعاني قطاعا الزراعة ومصائد الأسماك من تفاقم آثار الظواهر المناخية القسوى والظواهر البطيئة الحدوث. وفي تيمور الشرقية، جرف إعصار سيروجوا في عام 2021 المنازل والممتلكات، بما في ذلك الوثائق القانونية⁽⁵²⁾. وفي جزر مارشال، أدى التشريد الناتج عن تغير المناخ إلى تجريد النساء من ملكيتهن التقليدية للأرض، مما حد من إمكانية حصولهن على الموارد والفرص المرتبطة بملكية الأرض⁽⁵³⁾.

3 - آثار زيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون

40 - تؤدي زيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون إلى تعزيز نمو المحاصيل وغللتها ولكنها تؤدي إلى تقليل كثافة العناصر الغذائية الهامة في بعض المحاصيل وما يصاحب ذلك من توقعات بارتفاع معدلات قلة التغذية وحالات النقص في المغذيات الدقيقة⁽⁵⁴⁾. وهذا يؤدي إلى سوء التغذية لدى الأطفال وتوقف نموهم، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على نمائهم البدني والمعرفي والعاطفي⁽⁵⁵⁾.

41 - وأدى تغير المناخ إلى إبطاء مكاسب الإنتاجية الزراعية في العالم على مدى السنوات الـ 50 الماضية. وازداد سوء التغذية، وأثر بصفة أساسية على الأطفال والحوامل والشعوب الأصلية⁽⁵⁶⁾.

4 - حالات الجفاف

42 - تضرر أكثر من 1,4 مليون شخص من الجفاف في الفترة 2000-2019. وعانت أفريقيا من الجفاف بوتيرة فاقت معاناة أي قارة أخرى منه، حيث شهدت القارة 134 حالة جفاف، منها 70 حالة

(51) تقرير مقدم من مؤسسة المعونة المتبادلة (Foundation for Mutual Aid).

(52) تقرير مقدم من منظمة أوكسفام الدولية (Oxfam International).

(53) تقرير مقدم من جزر مارشال.

(54) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*.

(55) تقرير مقدم من المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات.

(56) تقرير مقدم من معهد ألانا (Alana Institute).

في شرق أفريقيا⁽⁵⁷⁾. وتشير التقديرات إلى أن شخصا واحدا من المرجح أن يموت من الجوع كل 48 ثانية في المناطق التي يمزقها الجفاف في إثيوبيا، والصومال، وكينيا⁽⁵⁸⁾.

43 - وقد أودت موجات الجفاف بحياة 650 000 شخص منذ عام 1970، وحدث معظمها في البلدان التي أسهمت بأقل نسبة في العوامل التي تزيد من حدة آثار الجفاف⁽⁵⁹⁾. وتبتلى النساء والفتيات في البلدان الصاعدة والنامية بقدر أكبر من الأعباء والمعاناة من حيث مستويات التعليم والتغذية والصحة والصرف الصحي والسلامة. ويتعرض ما يقرب من 160 مليون طفل لموجات جفاف شديدة ومطولة؛ وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2040 سيعيش طفل من كل أربعة أطفال في مناطق تعاني من نقص حاد في المياه⁽⁶⁰⁾.

44 - وفي المجتمعات المحلية التي لا توجد فيها مياه شرب، وخاصة عندما تجف الأنهار ويكون هناك نقص في المياه، تنتشر الأمراض بين الناس، والأطفال منهم بخاصة. وعندما تجف مصادر المياه، تضطر النساء والفتيات إلى قطع مسافات أطول سيرا على الأقدام لجلب المياه⁽⁶¹⁾. وقد أدى الجفاف وكوفيد-19 في جميع ولايات الصومال إلى ظهور تحديات اقتصادية أوسع نطاقا، وارتفاع معدلات تسرب الفتيات من المدارس، وزيادة حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتظهر دراسات متعددة أن احتمال تعرض النساء للوفاة بسبب الكوارث المناخية يفوق احتمال تعرض الرجال لها، وتتسع الفجوة كلما زاد عدم المساواة بين الجنسين والتفاوت الاقتصادي. وفي المجموع، تشكل النساء 80 في المائة من المشردين بسبب الكوارث المناخية. ونظرا لاختلال توازن القوى الناجم عن هيمنة النظم الذكورية، تتأثر النساء من مختلف الطبقات والطوائف والمذاهب اجتماعيا واقتصاديا على نحو غير متناسب، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية والنساء ذوات الإعاقة⁽⁶²⁾. وبالنسبة للأسر المعيشية الضعيفة التي لا يتوافر لها سوى الحد الأدنى من الهوامش الوقائية الاقتصادية، كما هو الحال غالبا في الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، فإن فقدان المنازل أو الأراضي أو المحاصيل أو الأغذية أو سبل العيش أو إلحاق الضرر بها بسبب المناخ يمكن أن يزعج بالناس في حالة من تقاوم حدة الفقر والعوز⁽⁶³⁾.

45 - وفي أجزاء من جمهورية تنزانيا المتحدة، فقد الرعاة الذين يعتمد بقاؤهم على المراعي والأراضي الشاسعة ما يقرب من ربع مواشيهم بسبب فترات الجفاف المطولة⁽⁶⁴⁾.

United Nations Convention to Combat Desertification, "Drought in numbers 2022: restoration for readiness (57) and resilience" (2022). يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.unccd.int/sites/default/files/2022-06/Drought%20in%20Numbers%20%28English%29.pdf

(58) تقرير مقدم من منظمة أوكسفام.

(59) UNEP (UNEP News), "Around the globe, as the climate crisis worsens, droughts set in", 15 June 2022. يمكن الاطلاع عليه من الرابط www.unep.org/news-and-stories/story/around-globe-climate-crisis-worsens-droughts-.set#:~:text=As%20Riziki%20Bwanake%20walks%20along.and%20an%20abundance%20of%20fish

(60) United Nations Convention to Combat Desertification, "Drought in numbers"

(61) تقرير مقدم من منظمة أكشن إيد للمعونة.

(62) تقرير مقدم من مركز تأهيل المرأة (Women's Rehabilitation Centre).

(63) تقرير مقدم من منظمة أكشن إيد للمعونة.

(64) تقرير مقدم من CAN Adaptation and Loss and Damage Working Group.

46 - ومنذ عام 2010، عانت شيلي من "جفاف هائل". وفي المجموع، هاجر أكثر من 5 000 شخص منذ عام 2006، عندما اشتد الجفاف⁽⁶⁵⁾. وفي عامي 2013 و 2014، عانت ولايات ساو باولو وريو دي جانيرو وميناس جيرائيس في البرازيل من فترة طويلة من الجفاف. وأسفرت هذه الحالة عن محدودة فرص حصول ملايين الأشخاص على المياه. وفي عام 2020، تعرضت منطقة بانتانال في البرازيل لأكبر حريق في التاريخ⁽⁶⁶⁾. وفي شمال غرب هايتي، تستحيل الأرض صعيدا أجدب وأشد جفافا بفعل تغير المناخ، مما يؤدي إلى عجز في المحصول ونقص في الغذاء⁽⁶⁷⁾.

47 - وفي عام 2021، تسبب ارتفاع درجات الحرارة بشكل غير طبيعي في الصيف ونقص مياه الري خلال موسم الزراعة في قيرغيزستان في انخفاض غلة محصول الحبوب ومحاصيل أخرى⁽⁶⁸⁾. وفي عام 2019، شهدت أفغانستان جفافا وفيضانات مفاجئة في الوقت نفسه، مما أدى إلى خسائر في إنتاج المحاصيل ترتب عليها لاحقا نزوح بشري⁽⁶⁹⁾.

5 - الحرارة الشديدة

48 - في الفترة بين عامي 2005 و 2015، ارتبط أكثر من خمسة ملايين حالة وفاة بارتفاع درجات الحرارة إلى معدلات غير مثالية سنويا، ووقع أكثر من نصف جميع الوفيات الزائدة عن المعتاد في آسيا⁽⁷⁰⁾. ويشد تأثير هذه الظاهرة بين الأطفال: حيث هناك ما يقرب من بليون طفل يعيشون في بلدان تواجه مخاطر شديدة، منهم 820 مليون طفل يتعرضون حاليا بشدة لموجات عاتية من الحر⁽⁷¹⁾. وقد وجدت الدراسات أن الحرارة تزيد من سوء النتائج الصحية للأمهات ولحديثي الولادة، حيث تشير الأبحاث إلى أن زيادة درجة الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة في الأسبوع السابق للولادة يقابله احتمال زيادة معدل المواليد الموتي بنسبة 6 في المائة.

49 - ويتسبب ارتفاع درجات حرارة سطح البحر في ابيضاض الشعاب المرجانية، مما يؤثر على بقائها وعلى النظم الإيكولوجية المعقدة التي تدعمها هذه الشعاب. وهذا يؤثر على الحق في الغذاء للأشخاص الذين يعتمدون على الشعاب المرجانية كمصدر للغذاء⁽⁷²⁾.

50 - وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه 2022، أشارت التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 90 شخصا لقوا حتفهم في باكستان والهند لأسباب تتعلق بالحرارة. وأدت موجات الحر التي ضربت باكستان في عام 2021 إلى تأثيرات غير متناسبة على الأشخاص الذين يعيشون في فقر وعلى العاملين بأجر يومي، وتعرضت

(65) تقرير مقدم من شيلي.

(66) تقرير مقدم من مبادرة محامي المناخ في أمريكا اللاتينية للعمل التعبوي (LACLIMA).

(67) تقرير مقدم من هيئة الخدمات الكنسية العالمية.

(68) تقرير مقدم من رابطة Kyrgyz Indigo.

(69) تقرير مقدم من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

(70) المرجع نفسه.

(71) Environmental Justice Foundation, "In Search of Justice".

(72) تقرير مقدم من تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

النساء أيما تعرض للحرارة الشديدة⁽⁷³⁾. وفي أستراليا، تتفاقم الممارسات التمييزية في أوقات الحر الشديد. وتشير الدراسات إلى أن الشعوب الأصلية محرومة من الوصول إلى حمامات السباحة العامة بسبب سياسات الفصل⁽⁷⁴⁾. وتظهر دراسات أخرى في أستراليا كيف أن ارتفاع درجات الحرارة في مجتمعات الشعوب الأصلية النائية في الإقليم الشمالي من شأنه أن يكون عاملاً محركاً لأوجه عدم المساواة في الإسكان والطاقة والصحة⁽⁷⁵⁾. وفي هونغ كونغ، الصين، كان الإجهاد الحراري مصدر عناء شديد بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقات البدنية والذهنية نظراً لمحدودية فرص الإغاثة⁽⁷⁶⁾.

51 - وشهدت الشعوب الأصلية في سييرا نيفادا دي سانتا مارتا في كولومبيا، وشعوب أرهاكو، وكوغي، وكانكوامو، ذوبان لكتل جليدية يهدد وصولها إلى المياه. وتواجه الشعوب الأصلية في جميع أنحاء القطب الشمالي خسائر في ثقافتها وطرق معيشتها التقليدية بسبب التغيرات التي تطرأ على دورة ذوبان الجليد والجفاف والطقس الصيفي الذي لا يمكن التنبؤ به⁽⁷⁷⁾.

52 - ويتعرض العمال المهاجرون في منطقة الخليج للحرارة أثناء مزاولة مهنتهم، أو للإجهاد الحراري، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى مشاكل صحية تزيد من مخاطر الإصابة بأمراض معينة وتؤثر على قدرتهم على دوام التمتع بحياة صحية ومنتجة. وخلصت دراسة أجريت عام 2020 بشأن الكويت إلى أن العدد الإجمالي للوفيات يتضاعف في أيام الحر الفائض، ولكنه يبلغ ثلاثة أضعاف بالنسبة للرجال غير الكويتيين، الذين يشكلون غالبية القوة العاملة ذات الدخل المنخفض⁽⁷⁸⁾.

باء - الخسائر الاقتصادية: التكاليف الاقتصادية الإجمالية لتغير المناخ

53 - خلص تقرير صادر عن منظمة أوكسفام إلى أن نداءات الأمم المتحدة الإنسانية التي أطلقت استجابة للكوارث الناجمة عن أحوال الطقس القاسية ارتفعت بأكثر من 800 في المائة في الفترة بين عامي 2000 و 2021. ومنذ عام 2017، لبت الدول الممولة ما متوسطه 54 في المائة من هذه النداءات، ليتبقى عجز يتراوح بحسب التقديرات بين 28 بليون دولار و 33 بليون دولار. ومن المتوقع، بحلول عام 2030، أن تصل الخسائر الاقتصادية التي لا مفر منها بسبب تغير المناخ إلى ما بين 290 بليون دولار و 580 بليون دولار⁽⁷⁹⁾. وخلص تقرير بشأن 55 من الاقتصادات التي تضررت بشدة من تغير المناخ إلى أن هذه الاقتصادات قد خسرت حوالي 525 بليون دولار في العقدين الماضيين بسبب آثار الاحترار

(73) المرجع نفسه.

(74) تقرير مقدم من بيث غولديلات.

(75) Simon Quilty and Norman Frank Jupurrurla (Phys.Org), "How climate change is turning remote Indigenous houses into dangerous hot boxes", 17 June 2022 <https://phys.org/news/2022-06-climate-remote-indigenous-houses-dangerous.html>

(76) تقرير مقدم من المنظمة غير الحكومية CarbonCare InnoLab.

(77) تقرير مقدم من منظمة العفو الدولية ومركز القانون البيئي الدولي.

(78) تقرير مقدم من منظمة حقوق العمال المهاجرين.

(79) Tracy Carty and Lyndsay Walsh, *Footing the bill: Fair finance for loss and damage in an era of escalating climate impacts* (Oxfam International, 2022). يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://oxfaminternational.org/openrepository.com/bitstream/handle/10546/621382/bp-fair-finance-loss-and-damage-070622-en.pdf>

العالمي⁽⁸⁰⁾. ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أدى الجفاف في الفترة بين عامي 1998 و 2017، إلى خسائر اقتصادية عالمية بلغت ما يقارب 124 بليون دولار⁽⁸¹⁾.

54 - وبلغت طلبات التمويل السنوية ذات الصلة بالكوارث المرتبطة بالمناخ 15,5 بليون دولار في المتوسط في الفترة 2019-2021، مُسجلةً بذلك ارتفاعا من حوالي 1,6 بليون دولار في الفترة 2000-2002 - لكن الدول الغنية لم تلب إلا ما يزيد قليلا عن نصف هذه النداءات منذ عام 2017، تاركَةً وراءها عجزا كبيرا⁽⁸²⁾.

55 - وفي عام 2020، كان إعصار أفغان أحد أشد العواصف التي ضربت خليج البنغال على الإطلاق. وبلغت الخسائر الاقتصادية في جنوب آسيا 15 بليون دولار، ليصبح بذلك أفغان الإعصار المداري الأكثر تكلفة في ذلك العام. وقد ألحق أضرارا بـ 10 ملايين شخص في بنغلاديش⁽⁸³⁾.

56 - وخلال السنوات الـ 40 الماضية، أثرت الكوارث المرتبطة بالمناخ على أكثر من 150 مليون شخص في الجنوب الأفريقي، وتركت حوالي 3 ملايين شخص بلا مأوى وأدت إلى أضرار اقتصادية زادت كلفتها عن 14 بليون دولار⁽⁸⁴⁾. وفي ديربان بجنوب أفريقيا، أسفرت الأضرار الناجمة عن الفيضانات عن خسائر قدرها 760 مليون دولار⁽⁸⁵⁾. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة الكوارث المرتبطة بالمناخ سنويا ستشهد ارتفاعا من المبلغ المسجل حاليا، وقدره 250 بليون دولار إلى 300 بليون دولار، لتصل إلى 415 بليون دولار بحلول عام 2030⁽⁸⁶⁾.

57 - وفي منطقة المحيط الهادئ، تشير التقديرات إلى أن هجرة أرصدة سمك التونة الناجمة عن تغير المناخ من المحتمل أن تقلل من مجموع الرسوم السنوية للترخيص بالصيد التي تحصلها الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 10 في منطقة المحيط الهادئ بمتوسط قدره 90 مليون دولار سنويا مقارنة بمتوسط الإيرادات السنوية الواردة في الفترة بين عامي 2015 و 2018⁽⁸⁷⁾. وسجلت اقتصادات مجموعة البلدان

(80) Thomson Reuters Foundation (Eco-Business), “Vulnerable nations demand funding for climate losses, fearing UN ‘talk shop’”, 10 June 2022 www.eco-business.com/news/vulnerable-nations-demand-funding-for-climate-losses-fearing-un-talk-shop/

(81) United Nations Convention to Combat Desertification, “Drought in numbers”

(82) المرجع نفسه.

(83) Environmental Justice Foundation, “In Search of Justice”

(84) Mongabay, “In Africa, temperatures rise, but adaptation lags on West’s funding failure” (19 January 2022) <https://news.mongabay.com/2022/01/in-africa-temperatures-rise-but-adaptation-lags-on-wests-funding-failure/>

(85) Chloé Farand (Climate Home News), “Vulnerable nations set to design and test loss and damage funding facility”, 25 April 2022 www.climatechangenews.com/2022/04/25/vulnerable-nations-set-to-design-and-test-loss-and-damage-funding-facility/

(86) تقرير مقدم من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

(87) J.D. Bell et al, “Pathways to sustaining tuna-dependent Pacific Island economies during climate change”, *Nature Sustainability*, No. 4, pp. 900–910 (2021) <https://doi.org/10.1038/s41893-021-00745-z>

العشرين الأشد تضررا من تغير المناخ⁽⁸⁸⁾ خسائر إجمالية بمبلغ 525 بليون دولار بسبب آثار تغير المناخ خلال الفترة 2000-2019⁽⁸⁹⁾.

58 - وتشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة وحدها قد ألحقت أضرارا ببلدان أخرى بلغت قيمتها أكثر من 1,9 تريليون دولار من جراء آثار انبعاثاتها من غازات الدفيئة⁽⁹⁰⁾. وبذا تسبق الولايات المتحدة الصين، التي تشكل حاليا أكبر بلد مسبب للانبعاثات في العالم، والبلدان التالية للصين في قائمة البلدان الأكثر مساهمة في الأضرار الاقتصادية العالمية من خلال انبعاثاتها، وهي الاتحاد الروسي والهند والبرازيل. وتبلغ التكلفة الإجمالية المقدرة للانبعاثات التي سببها كل من الولايات المتحدة والصين والاتحاد الروسي والهند والبرازيل 6 تريليونات دولار في صورة خسائر في جميع أنحاء العالم، أو ما يعادل حوالي 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي، وذلك منذ عام 1990.

جيم - الخسائر غير الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك التشرذ بسبب تغير المناخ

59 - تسهم آثار تغير المناخ أيضا في تكبد خسائر ليس من السهل توصيفها بعبارة اقتصادية. وتعرف هذه الخسائر باسم الخسائر غير الاقتصادية وتشمل، في جملة أمور، الخسائر في الأرواح والصحة البشرية والتراث الثقافي والسيادة⁽⁹¹⁾. ففي ساموا، على سبيل المثال، يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر وعرام العواصف إلى تآكل المواقع الثقافية⁽⁹²⁾.

60 - ويمكن اعتبار التشرذ بسبب تغير المناخ خسارة غير اقتصادية، على الرغم من أن نزوح الناس بعيدا عن بيئات العمل المنتظم كثيرا ما تكون كلفتها الاقتصادية كبيرة. ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بلغ المتوسط السنوي لعدد النازحين داخليا منذ عام 2008 أكثر من 20 مليون شخص بسبب الظواهر القاسية المرتبطة بالطقس، التي كانت العواصف والفيضانات أكثرها شيوعا⁽⁹³⁾. وتقدر الدراسات أن ما يصل إلى 216 مليون شخص قد يضطرون إلى الهجرة بحلول عام 2050، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الجفاف، وأيضا إلى عوامل أخرى مثل ندرة المياه، وانخفاض إنتاجية المحاصيل، وارتفاع مستوى سطح البحر، والاحتفاظ السكاني⁽⁹⁴⁾.

(88) يبلغ عدد الأعضاء الحاليين في مجموعة البلدان العشرين الأشد تضررا من تغير المناخ، التي تعرف نفسها بأنها أكثر البلدان عرضة لآثار تغير المناخ، 55 عضوا. انظر www.v-20.org/members.

(89) Vulnerable Twenty Group, "Climate Vulnerable Economies Loss Report: 2000-2019" (2022). يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://www.v-20.org/resources/publications/climate-vulnerable-economies-loss-report>.

(90) C.W. Callahan and J.S. Mankin, "National attribution of historical climate damages", Climatic Change, No. 172 art. 40. يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://link.springer.com/article/10.1007/s10584-022-03387-y>.

(91) A. Telesetsky, "Climate-Change Related 'Non-economic Loss and Damage' and the Limits of Law", *San Diego Journal of Climate and Energy Law*, Vol. 11, No. 97, 2020. يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://digital.sandiego.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1096&context=jcel>.

(92) تقرير مقدم من ساموا.

(93) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*.

(94) United Nations Convention to Combat Desertification, "Drought in numbers".

- 61 - وفي الهند وحدها، نزح أكثر من 3,8 ملايين شخص داخليا في عام 2020، ويرجع ذلك في الغالب إلى الكوارث المرتبطة بالطقس. وفي الفترة نفسها، أحصت الصين أكثر من 5 ملايين حالة تشرد وأحصت الولايات المتحدة أكثر من 1,7 مليون حالة تشرد جديدة⁽⁹⁵⁾.
- 62 - ويشكل المشردون الآن أكثر من 80 في المائة من سكان المناطق الحضرية في بنغلاديش، وتعمل الغالبية العظمى منهم في الاقتصاد غير النظامي وقيمون في أحياء فقيرة غير مأمونة⁽⁹⁶⁾.
- 63 - ويغذي تغير المناخ الكوارث والتشرد داخل الحدود وغيرها في الجنوب الأفريقي. فقد شهدت هذه المنطقة كوارث بطيئة الحدوث، لا سيما في مدغشقر، حيث يتأثر 1,5 مليون شخص بأزمة غذائية ترقى إلى مستوى حالات الطوارئ في أعقاب موجات متتالية من الجفاف. وهو يتسبب أيضا في تشريد داخلي حيث يفر الناس بحثا عن الطعام والعمل. كما يتأثر ما يقدر بنحو 2,3 مليون شخص في أنغولا بالجفاف، الذي أدى إلى التشريد الداخلي لما يقرب من 60 000 شخص، بالإضافة إلى عبور 10 000 شخص الحدود إلى ناميبيا⁽⁹⁷⁾.
- 64 - وعلى صعيد التشرد الناجم عن تغير المناخ، توجد صلات عديدة بين الخسائر غير الاقتصادية والتمتع بحقوق الإنسان. فقد أثر التشرد على الصحة العقلية للمجتمعات المحلية بسبب الصدمات الناجمة عن فقدان موائها ومنازلها وسبل عيشها⁽⁹⁸⁾. وتشير دراسات أخرى إلى أن المشردين بسبب تغير المناخ يواجهون ضعفا اقتصاديا وإقصاء اجتماعيا وقلّة في المساعدة على التمسك بالهوية الثقافية. وقد يؤدي الانتقال إلى فقدان الجنسية الأصلية، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الذين لا يحوزون وثائق هوية أولا يحتفظون بها⁽⁹⁹⁾.
- 65 - ويمكن أن تنشأ مخاطر تتعلق بفقد الأشخاص النازحين قسرا بسبب تغير المناخ لجنسيتهم. وفي ظل هذه الظروف، قد يؤدي انعدام الجنسية إلى حالات لا يستطيع فيها الأشخاص إثبات جنسيتهم بسبب ضياع الوثائق أو عدم القدرة على الحصول على وثائق بديلة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي النزوح المطول أو الدائم خارج البلد، في بعض الأحيان، إلى فقدان سلبى للجنسية. وانعدام الجنسية أو عدم حمل الوثائق اللازمة يُفضيان بالمرء إلى عدم القدرة ربما على التمتع بإمكانية الحصول على الغذاء أو الماء أو الخدمات الطبية أو أي دعم أو إعانات تقدمها الحكومة.
- 66 - وسيكرس المقرر الخاص تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والخمسين، التي ستعقد في عام 2023، لموضوع "معالجة آثار التشرد الناجم عن تغير المناخ على حقوق الإنسان، بما في ذلك توفير الحماية القانونية للمشردين عبر الحدود الدولية".

(95) Environmental Justice Foundation, "In Search of Justice".

(96) Day and Caus, *Conflict Prevention*.

(97) تقرير مقدم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(98) تقرير مقدم من لاياكيني واكانيساو (Laiakini Waqanisau).

(99) تقرير مقدم من المركز الدولي لمناصري مكافحة التمييز.

دال - التصدي للخسائر والأضرار

1 - الاستجابة الدولية والنقص في التمويل

67 - استجابةً للمخاوف المتزايدة بشأن الخسائر والأضرار، أنشأت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2012 آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ. وركزت الآلية حتى الآن بصفة أساسية على تعزيز المعرفة والتفاهم وتكثيف الحوار والتنسيق والاتساق والتآزر. ويلاحظ المقرر الخاص أنه على الرغم من المقاومة الكبيرة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اتفقت الأطراف في الاتفاقية الإطارية على إدراج الخسائر والأضرار كمادة منفصلة في اتفاق باريس (المادة 8).

68 - ومنذ ذلك الحين، ظل التقدم المحرز في الدفع قدماً باتخاذ إجراءات وتوفير الدعم، اللذين يشكلان ركيزة أساسية للمادة 8، محدوداً للغاية⁽¹⁰⁰⁾. ويلاحظ المقرر الخاص أن الولايات المتحدة لا تزال تعطل المفاوضات بمناقشة إجرائية لما إذا كانت الآلية لا تخدم الآن سوى اتفاق باريس. وعلاوة على ذلك، يلاحظ المقرر الخاص أن البلدان المتقدمة النمو مازالت تعرقل سير المفاوضات المتعلقة بتشغيل شبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها، التي أنشئت أثناء الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لحفز المساعدة التقنية.

69 - وعلى الرغم من الدعوة التي وجهتها مجموعة الـ 77 والصين بالإجماع في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في غلاسكو، المملكة المتحدة، لأجل إنشاء آلية جديدة لتمويل تدابير التصدي للخسائر والأضرار، رفضت البلدان المتقدمة النمو ذات النفوذ هذا الاقتراح. وفي نهاية الأمر، تعرضت البلدان النامية لضغوط من الدول الغنية لحملها على الاكتفاء بإجراء "حوار" لمدة ثلاث سنوات بشأن إنشاء ترتيب تمويلي لمواجهة الخسائر والأضرار، دون تحويله لصلاحيات بصنع القرار⁽¹⁰¹⁾. ومع ذلك، تم قطع بعض التعهدات بالتمويل خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف. فقد تعهدت اسكتلندا بتقديم 2,4 مليون دولار لصندوق الخسائر والأضرار، وخصصت منطقة ألونيا في بلجيكا مليون دولار للصندوق، وتعهدت ألمانيا بتقديم 10,4 ملايين دولار لدعم شبكة سانتياغو. وقد كانت هذه التعهدات المجزأة محل ترحيب، إلا أنها لا تقدم شيئاً يذكر لسد الفجوة في ما هو مطلوب لتمويل تدابير التصدي للخسائر والأضرار. وتخلت البلدان الرئيسية المسببة للانبعاثات فعلياً عن واجبها في التعاون تمشياً مع مبادئ التعاون الدولي.

70 - ويُقدّم التمويل في إطار دولي من خلال الأمم المتحدة والدعم الثنائي للإغاثة في حالات الكوارث، إلا أنه يتم غالباً على أساس مخصص ويكون أقل بكثير مما هو مطلوب⁽¹⁰²⁾. وعلاوة على ذلك، توجد أيضاً فجوة زمنية كبيرة بين وقوع الكارثة واستلام أموال الإغاثة⁽¹⁰³⁾. وتركز المصادر الأخرى لتمويل برامج الحد

(100) تقرير مقدم من منظمة العفو الدولية ومركز القانون البيئي الدولي.

(101) J. Lo and C. Farand (Climate Homes News), "EU blocks bespoke fund for climate victims as rich nations moot alternatives", 17 June 2022. يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://www.climatechangenews.com/2022/06/17/eu-blocks-bespoke-fund-for-climate-victims-as-rich-nations-moot-alternatives/>

(102) Carty and Lyndsay Walsh, *Footing the bill*

(103) تقرير مقدم من مؤسسة Good Living Eco.

من مخاطر الكوارث، بالأساس، على تقييم المخاطر، وهي تضع على عاتق البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة مسؤولية تمويل خسائرها. وتشير الآراء المعرب عنها للمقرر الخاص والتقارير الواردة إلى أن هذه الترتيبات غير كافية للتصدي للخسائر والأضرار في الأجلين القصير والطويل على السواء⁽¹⁰⁴⁾. والبيانات المقدمة في هذا التقرير من شأنها أن تدعم بقوة هذا التصور. فترتيبات التمويل الحالية على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية بين ثلاثة أمور: إما أن يكون من الصعب الوصول إليها، أو أنها لا تتصدى لجميع الخسائر والأضرار، أو أنها ممولة بموارد هزيلة. ومن المفارقات أن عملية الوصول إلى ترتيبات التمويل القائمة قد تؤدي إلى تكبد المزيد من الديون⁽¹⁰⁵⁾. ولا يقدم سوى القليل من التمويل لمساعدة البلدان النامية الشديدة الضعف، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، على تغطية تكاليف الخسائر والأضرار المرتبطة بالظواهر الطبيعية الحداث، من قبيل تكاليف إعادة توطين السكان من المناطق التي أصبحت غير صالحة للسكن بسبب تغير المناخ، وتكاليف التدابير الرامية إلى مواجهة فقدان الدائم للنظم الإيكولوجية والتراث، في جملة أمور⁽¹⁰⁶⁾.

2 - النهج الوطنية المتبعة في تمويل تدابير التصدي للخسائر والأضرار

71 - على الرغم من عدم إحراز تقدم بشأن التمويل على الصعيد الدولي، وضعت بعض الدول ترتيبات تمويل وطنية للتصدي للخسائر والأضرار. وتوجد لدى العديد من الوكالات الحكومية "أموال استجابة سريعة" أو مخصصات مدرجة في الميزانية تمثل أموالاً مرصودة للتصدي للكوارث قبل وقوعها أو صناديق احتياطية للوكالات من أجل تقديم المساعدة الفورية للمناطق المنكوبة بالكوارث والنوازل. وتستخدم هذه الأموال لشراء سلال أغذية للعائلات، وتنفيذ برامج توفير النقود أو الغذاء مقابل العمل، وتوفير المساعدة في إيجاد المأوى، وإرسال إمدادات إغاثة إضافية⁽¹⁰⁷⁾. ولكن في أحيان كثيرة جداً، تكون هذه المساعدات متقطعة وقصيرة الأجل وخاصة بمواقع محددة⁽¹⁰⁸⁾.

72 - وقد تبين أن خطط التأمين ضد الكوارث يمكن أن تزيد من أوجه عدم المساواة، لأنه بدون إعانات كبيرة وحسنة التوجيه، من المرجح أن تُستبعد المرأة من خطط التأمين البالغ الصغر لأسباب تتعلق بإمكانية توافرها بتكلفة ميسورة أو بسبب التمييز السياسي والاجتماعي أو التهميش الاقتصادي⁽¹⁰⁹⁾. والتمويل الوطني الإجمالي لتدابير التصدي للخسائر والأضرار محكوم بكون البلدان المتضررة من الخسائر والأضرار هي التي يتعين عليها دفع التكاليف المالية التي تتسبب فيها البلدان الملوثة الرئيسية المسببة لانبعاثات غازات الدفيئة. وهذا لا يتسق مع مبدأ تغريم الملوّث.

(104) تقرير مقدم من تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

(105) تقرير مقدم من ساموا.

(106) تقرير مقدم من تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

(107) تقرير مقدم من مؤسسة Community Organizers Multiversity.

(108) تقرير مقدم من المركز الدولي للسكان الأصليين لأبحاث السياسات والتعليم، والمنظمة الدولية لحقوق الشعوب الأصلية

(Indigenous Peoples Rights International) ومؤسسة Elatia.

(109) تقرير مقدم من منظمة أوكسفام.

رابعاً - مشاركة المدافعين عن الحقوق المناخية في صنع القرار وحمايتهم

ألف - "التفاوت في المشاركة"

73 - مما يؤخذ على عملية صنع القرار الحالية أن الفئات الأكثر تضرراً وتكبداً لأفدح الخسائر هي للأسف الأقل قدرة على المشاركة في عملية صنع القرار الحالية. لذا، لا بد من إيجاد عمليات تشاركية جديدة على وجه الاستعجال.

74 - وثمة قطيعة خطيرة بين من يواصلون دعم اقتصاد الوقود الأحفوري وأولئك الأكثر تضرراً من آثار تغير المناخ. ومادامت هذه الهوة قائمة، فإن الإجراءات المتخذة للتصدي لتغير المناخ ستكون محدودة. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن نخب الأعمال ذات المصالح في الصناعات الكثيفة الاستخدام للوقود الأحفوري والكربون لديها قدرة لا تتوافر لغيرها بنفس الدرجة على الوصول إلى صناعات القرار، وهي ظاهرة توصف بأنها "هيمنة الشركات". وتقع على عاتق هذه النخب المهيمنة على قطاع الصناعة الأحفورية وعلى عاتق السياسيين الذين ترعاهم مسؤولية في مجال حقوق الإنسان، ولا بُد من إخضاعهم جميعاً للمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان المؤتمنين على صيانتها.

75 - وهناك أيضاً قطيعة بين أولئك الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ ومن يشاركون بالفعل ويتم تمثيلهم في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار. ويكرر المقرر الخاص التأكيد على ضرورة الاستماع إلى أصوات أشد المتضررين وفهم وتدقيق الخسائر والأضرار التي يعانون منها. فخلال المشاورات، أكدت الشهادات الشفوية التي قدمتها إلى المقرر الخاص مجموعات الشباب، والجماعات المعنية بالمساواة بين الجنسين، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والجماعات الدينية، والجماعات التي تمثل الأطفال، والمنحدرين من أصل أفريقي، وغيرهم من الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية، على الحاجة إلى زيادة المشاركة في عمليات صنع القرار. ويدعو الكثير من هؤلاء إلى مستويات أكبر بكثير لمشاركة الفئات الضعيفة وتحقيق العدل المناخي لها. ويؤيد المقرر الخاص تلك النداءات.

باء - مستويات المشاركة

76 - تتعدد مستويات المشاركة التي يجب تناولها. فعلى الصعيد الدولي، تشمل هذه المستويات الأمم المتحدة ومؤسساتها، ومؤتمرات القمة التي يعقدها القادة (مثل مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين)، ومشاركتها في المحاكم الدولية والوطنية والمحلية، واجتماعات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وغيرها من الهيئات المرتبطة بعملية الاتفاقية الإطارية. وعلى الصعيد الوطني، تشمل هذه المستويات البرلمانات الوطنية واجتماعات الحكومات المركزية والمحلية والمجتمعات المحلية. وفي جميع هذه المحافل، لا بد من التنكير بأن "المشاركة العامة هي إحدى الركائز الأساسية للحقوق الأساسية أو الإجرائية، لأنه من خلال المشاركة يمارس الفرد رقابة ديمقراطية على أنشطة الدولة ويكون قادراً على طرح الأسئلة بشأن مدى الامتثال للوظائف العامة والتحقق بشأنه وتقييمه"⁽¹¹⁰⁾.

(110) الرأي الاستشاري رقم C-23/17 الصادر، بطلب من جمهورية كولومبيا، عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في مسألة البيئة وحقوق الإنسان (التزامات الدول فيما يتعلق بالبيئة ضمن سياق حماية وضمان الحق في الحياة والحق في السلامة الشخصية: تفسير ونطاق المادتين (1)4 و (1)5) إزاء المادتين (1)1 و (1)2 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

1 - مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس

77 - من بين المحافل العديدة التي يجب أن تكون المشاركة فيها ركيزة أساسية، يود المقرر الخاص أن يسلط الضوء على مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. فقد استمع المقرر الخاص لنداءات عديدة تدعو إلى فتح الباب للمزيد من المشاركة في هذه المؤتمرات أمام الشعوب الأصلية والشباب وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني. ولاحظ المقرر الخاص أن الشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني كثيرا ما تستبعد من حضور بعض المفاوضات بصفة مراقب ولا يكاد يكون لها أي إسهام في المفاوضات بشأن النتائج باستثناء الإدلاء بتدخلات موجزة في الجلسات العامة الافتتاحية لهذه المؤتمرات. والهيئات الدولية الأخرى ليست متشددة إلى هذا الحد. فعلى سبيل المثال، يوجه المقرر الخاص الانتباه إلى اتفاقية التنوع البيولوجي، التي تسمح بتلقي مدخلات نصية من منظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، يلاحظ المقرر الخاص أن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية ومؤتمر الأطراف في اتفاق باريس يكادان أن يكونا محفلين منفصلين يجمعهما محفل واحد. فأحدهما يتضمن مفاوضات يجريها ممثلو الحكومات بشأن القرارات النصية، والآخر عبارة عن سلسلة من المناسبات الجانبية والمناقشات التي تنظمها جهات من غير الدول. ولا يوجد سوى قدر ضئيل من تبادل المدخلات والآراء، إذا استثنينا النشرات الإخبارية اليومية، مثل نشرة "Eco".

78 - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال مشاركة المرأة في مؤتمري الأطراف هذين تمثل إشكالية. فعلى الرغم من أن عدد النساء يكاد يكون مساويا لعدد الرجال في وفود الأطراف (49 في المائة من النساء و 51 في المائة من الرجال)، يشكل الرجال 60 في المائة من المتحدثين وهم يستحوذون على 74 في المائة من الوقت المخصص للتحدث في الجلسات العامة⁽¹¹¹⁾. ويتفق المقرر الخاص مع النداءات الداعية إلى تنقيح خطة عمل المسائل الجنسانية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لجعلها أكثر فعالية وملاءمة لمقتضيات الأحوال. أما البلدان الأخرى المتضررة من آثار تغير المناخ فلديها أقل قدرة على إحداث تغيير في عملية مؤتمر الأطراف. ويشير المقرر الخاص إلى ذلك باسم "التفاوت في المشاركة". ويأسف المقرر الخاص لأن عملية مؤتمري الأطراف في الاتفاقية الإطارية وفي اتفاق باريس تحرم بعض الناس من الحق في المشاركة الفعالة.

79 - وطلبت مجموعات الشباب إنشاء لجنة استشارية للشباب معنية بالخسائر والأضرار لتمكينهم من المشاركة في عمليات صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي⁽¹¹²⁾. وفيما يتعلق بشبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها، وُجّه نداء بجعل الطرائق التشغيلية شاملة

(111) A. Dazé and C. Hunter, "Gender-Responsive National Adaptation Plan (NAP) Processes: Progress and promising examples – NAP Global Network synthesis report, 2021–2022" (International Institute for Sustainable Development, Winnipeg, Canada, 2022). يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://napglobalnetwork.org/resource/gender-responsive-nap-processes-progress-promising-examples/>.

(112) Loss and Damage Youth Coalition, open letter to the Presidency of the twenty-seventh session of the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change، يمكن الاطلاع عليه من الرابط <https://actionnetwork.org/petitions/open-letter-to-cop27-presidency>.

لجميع وشفافة⁽¹¹³⁾. وبالمثل، كانت هناك دعوات إلى إشراك الشعوب الأصلية في آليات صنع القرار لأجل تعريف التمويل المناخي، ولا سيما في إنشاء آلية مالية بشأن الخسائر والأضرار⁽¹¹⁴⁾.

80 - وعلاوة على ذلك، استمع المقرر الخاص، خلال الحوارات التي جرت في بون، إلى عدة شواغل مفادها أن الترتيبات الإجرائية التي وضعت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، مثل منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، ليست بدائل كافية للمشاركة الهادفة والنشطة في المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت عملية مؤتمر الأطراف أشبه بـ "معرض عالمي" بدلا من أن تكون محفلا للتفاوض وللمشاركة المجدية. وأصبحت أماكن انعقاد هذه المؤتمرات أكثر تكلفة بصورة متزايدة وأضحى حضورها أكثر صعوبة بالنسبة للشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني. أما الأشخاص عديمو الجنسية الذين شردوا بسبب تغير المناخ أو الأشخاص الذين فقدوا وثائق الهوية الخاصة بهم بسبب كوارث ناجمة عن تغير المناخ، فإن فرص تمثيلهم في هذه المؤتمرات قليلة أو معدومة.

2 - الإدماج في عمليات التخطيط الحكومي

81 - في سياق عملية إعداد وتنفيذ ورصد التخطيط للمساهمات المحددة وطنيا، وخطط التكيف، والتخطيط لمواجهة الخسائر والأضرار، هناك دعوة إلى إشراك الشعوب الأصلية، ولا سيما النساء والشباب، في عملية صنع القرار⁽¹¹⁵⁾. وإذا ما وضعت تدابير الحماية الاجتماعية بصورة جيدة، فإنها يمكن أن تكون وسيلة حاسمة لوفاء الدول بالتزاماتها بحماية حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال نهج تتسم بالاستجابة وتوسيع النطاق في معالجة آثار تغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود، حسب الحاجة⁽¹¹⁶⁾.

3 - المحاكم الوطنية والمحلية

82 - فيما يتعلق بإمكانية التقاضي بشأن المنازعات المتعلقة بتغير المناخ وغيرها من الإجراءات القضائية، عُرض المقرر الخاص، في إحدى المشاورات، نداءً من أجل تمكين الأطفال والشباب من كامل سبل اللجوء إلى المحاكم. ولئن نجحت مجموعات الشباب في عدد من قضايا المنازعات المتعلقة بتغير المناخ، فإنه ما زال من الصعب إثبات الصفة وأهلية التقاضي⁽¹¹⁷⁾.

4 - البرلمانات الوطنية

83 - كانت هناك دعوات لتمثيل الشباب في البرلمانات الوطنية لضمان امتثال السلطات العامة لالتزاماتها بموجب المعاهدات المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

(113) تقرير مقدم من منظمة العفو الدولية ومركز القانون البيئي الدولي.

(114) تقرير مقدم من المركز الدولي للسكان الأصليين لأبحاث السياسات والتعليم، والمنظمة الدولية لحقوق الشعوب الأصلية ومؤسسة إيلاتيا (Elatia).

(115) تقرير مقدم من الشبكة القارية لنساء الشعوب الأصلية في الأمريكتين.

(116) تقرير مقدم من منظمة أكشن إيد للمعونة.

(117) E. Donger, "Children and Youth in Strategic Climate Litigation: Advancing Rights through Legal Argument and Legal Mobilization", *Transnational Environmental Law*, vol. 11, iss. 2, pp. 263-289, July 2022

الاطلاع عليه من الرابط <https://doi.org/10.1017/S2047102522000218>.

واتفاق باريس⁽¹¹⁸⁾. وفي هذا الصدد، جُربَت بعض النماذج المفيدة. وشارك اثنا عشر عضواً من أعضاء منظمة برلمان الأطفال تتراوح أعمارهم بين 7 سنوات و 12 سنة في العملية التداولية لجمعية المناخ في اسكتلندا.

جيم - حماية المدافعين عن الحقوق المناخية

84 - مع تزايد حالة الإحباط في الجماعات والمجتمعات المحلية بسبب عدم اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ وما يترتب على ذلك من خسائر وأضرار حدثت وستحدث في المستقبل، جرت احتجاجات وتدخلات عامة شهدت على حالة الطوارئ المناخية. وقد عجلت الاحتجاجات وغيرها من أشكال التدخل بالأعمال الانتقامية من جانب الحكومات والشركات التي تدعم صناعة الوقود الأحفوري. وقد تعرّض للقتل بعض المدافعين عن الحقوق المناخية. ففي أحد بلدان أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، اتهمت إحدى الحكومات بتجريم القادة الشعبيين والحركات الاجتماعية التي تجرؤ على التشكيك في الآثار الاجتماعية والبيئية لتغير المناخ ومشاريع التخفيف الكبرى في المنطقة. وفي أحد بلدان آسيا، عرض إصدار تشريع لمكافحة الإرهاب حياة دعاة العدل المناخي للخطر. وعلاوة على ذلك، يجري وسم بعض منظمات المجتمع المدني بأنها شيوعية ويتم تشويه سمعتها، وقد سجن بعض المدافعين عن حقوق الإنسان على أساس تهمة كاذبة، فيما قتل آخرون.

85 - وفي أمريكا الشمالية، وصفت إحدى وكالات إنفاذ القانون الوطنية منظمةً بيئية واحدة على الأقل بأنها تشكل تهديداً إرهابياً محلياً⁽¹¹⁹⁾. وقد استهدفت في بعض البلدان حملات النقابات العمالية بشأن تغير المناخ وأثره على العمال⁽¹²⁰⁾.

86 - وكانت الشعوب الأصلية التي تدافع عن حقوقها هدفاً لهجمات خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان. ففي عام 2020، وقع ما مجموعه 227 هجوماً مميتاً ضد المدافعين عن الأرض والبيئة. ووقعت خمس حالات قتل جماعي، بصورة غير متناسبة، لأشخاص ينتمون إلى الشعوب الأصلية من أصل سبع حالات قتل جماعي للمدافعين سجلت في عام 2020. وتواجه نساء الشعوب الأصلية المعاملات كمدافعات عن البيئة عقبات إضافية أمام رفاههن، مثل العنف الجنسي والتمييز على أساس الجنس والتحرش بأطفالهن وأسرهن، وزيادة في تعرضهن لسوء المعاملة من جانب القوات الحكومية والجماعات المسلحة⁽¹²¹⁾.

87 - وأعرب أيضاً للمقرر الخاص عن شواغل إزاء احتمال أن يصبح الناشطون في مجال مكافحة تغير المناخ هدفاً لإطلاق الاتهامات والمضايقة إذا شاركوا في احتجاجات خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في مصر⁽¹²²⁾. ويساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء سلامة الناشطين الذين يتخذون من مصر مقراً لهم.

(118) تقرير مقدم من معهد ألانا (Alana Institute).

(119) H. Alberro (The Conversation), "Radical environmentalists are fighting climate change – so why are they persecuted?", 11 December 2018 <https://theconversation.com/radical-environmentalists-are-fighting-climate-change-so-why-are-they-persecuted-107211>.

(120) تقرير مقدم من الاتحاد الدولي للنقابات العمالية.

(121) تقرير مقدم من منظمة Natural Justice.

(122) شهادة شفوية من منظمات المجتمع المدني، بون، حزيران/يونيه 2022.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

88 - إننا نواجه أزمة عالمية تسمى تغير المناخ. ففي جميع أنحاء العالم، يُحرم الناس من حقوقهم نتيجة لتغير المناخ. ويشمل ذلك الحرمان من الحق في أمور من بينها الحياة والصحة والغذاء والتنمية وتقرير المصير والمياه والصرف الصحي والعمل والسكن اللائق وعدم التعرض للعنف والاستغلال الجنسي والاتجار والرق. ويشكل تغير المناخ الناجم عن فعل الإنسان أشد التهديدات التي عرفها العالم للبيئة الطبيعية وللمجتمعات البشرية وأوسعها انتشارا. وقد أيد مجلس حقوق الإنسان في قراره 13/48 حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لأزمة تغير المناخ. وتتطلب مجموعة التوصيات الواردة أدناه اهتماما عاجلا من الجمعية العامة.

التوصيات المتعلقة بسد الفجوة في إجراءات التخفيف

89 - يؤكد المقرر الخاص أن جميع التوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، في تقريره إلى الجمعية العامة في عام 2019 فيما يتعلق بإجراءات التخفيف⁽¹²³⁾، لا تزال ذات صلة وينبغي النظر فيها على النحو الموصى به في هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في التوصيات الواردة أدناه.

90 - فيما يتعلق بالتخفيف، يوصي المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تطلب إلى الأمين العام استضافة منتدى رفيع المستوى معني بالالتزام بالتخفيف من آثار تغير المناخ كجزء من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وسيكون الهدف من المنتدى هو الوفاء بالالتزامات بخفض الانبعاثات العالمية بنسبة 55 في المائة على الأقل بحلول عام 2030؛

(ب) التوصية بإلغاء معاهدة ميثاق الطاقة؛

(ج) الموافقة على إنشاء آلية ملزمة قانونا على الصعيد الدولي للإفصاح المالي عن الأنشطة المتعلقة بالوقود الأحفوري، من أجل إلزام الحكومات والشركات والمؤسسات المالية بالإفصاح عن استثماراتها في الوقود الأحفوري والصناعات الكثيفة الكربون؛

(د) إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان لمساءلة الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية عن استثماراتها الجارية في الوقود الأحفوري والصناعات الكثيفة الكربون وما يترتب على هذه الاستثمارات من آثار ذات صلة في مجال حقوق الإنسان؛

(هـ) إصدار قرار بحظر أي تطوير إضافي لتعدين الوقود الأحفوري وغيره من إجراءات التخفيف الضارة؛

(و) التوصية بأن تدرج المحكمة الجنائية الدولية جريمة إبادة البيئة الطبيعية بوصفها جريمة تستوجب إصدار لائحة اتهام.

(123) A/74/161، الفرع رابعا-ألف.

91 - وفيما يتعلق بالتخفيف أيضا، يوصي المقرر الخاص بأن توافق الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على ما يلي خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف:

(أ) إدراج اعتبارات حقوق الإنسان في مساهماتها المحددة وطنيا وغيرها من عمليات التخطيط وضمان أن يكون للآليات القائمة على السوق وسائل ناجعة لحماية حقوق الإنسان وآليات فعالة للامتثال والانتصاف في هذا الصدد؛

(ب) ضمان أن يكون للأمن الغذائي وحماية حقوق الشعوب الأصلية السبق على تدابير التخفيف القائمة على استخدام الأراضي.

92 - وفيما يتعلق بالخسائر والأضرار، يوصي المقرر الخاص الجمعية العامة بما يلي:

(أ) الموافقة على إنشاء مرفق لتمويل تدابير التصدي للخسائر والأضرار؛

(ب) الموافقة على إنشاء فريق استشاري مكون من خبراء ماليين لتحديد طرائق وقواعد تشغيل المرفق المعني بتمويل تدابير التصدي للخسائر والأضرار؛

(ج) الموافقة على أن يتولى الأمين العام تعيين فريق الخبراء الماليين الاستشاري الذي ينبغي أن يتألف من ممثلين عن المؤسسات المالية التي لديها خبرة في تمويل تدابير التصدي للخسائر والأضرار، وأن يضم ممثلين عن مختلف أصحاب الحقوق المذكورين في هذا التقرير وألا يضم مفاوضين حكوميين بشأن تغير المناخ؛

(د) الموافقة على منح فريق الخبراء الماليين الاستشاري سنة واحدة لإنجاز أعماله وتقديم توصيات بإبرام اتفاقات إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين؛

(هـ) الموافقة على أن يسترشد الفريق الاستشاري، لدى اضطراره بعمله، بالطرائق والمبادئ التالية:

1' ينبغي أن يكون التمويل المخصص للفريق جديدا وليس تمويلا مناخيا أعيد توجيهه؛

2' ينبغي أن يستند الفريق إلى "مبدأ تغريم الملوّث"؛

3' ينبغي أن يستند الفريق إلى نهج غير إقصائي وقائم على حقوق الإنسان وأن يعطي الأولوية للفئات المهمشة وغيرها من أصحاب الحقوق في الحالات التي تنطوي على ضعف في مواجهة آثار تغير المناخ؛

4' ينبغي أن يأتي تمويل الفريق من مصادر مبتكرة وأن يكون واسع النطاق كي يسمح بتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية فيما يتعلق بمواجهة الخسائر والأضرار. ويمكن أن تشمل هذه المصادر ما يلي: فرض ضريبة أضرار مناخية على صناعة الوقود الأحفوري؛ وإعادة توجيه إعانات الوقود الأحفوري؛ وفرض رسوم دولية على سفر الركاب جوا في رحلات تجارية وعلى الانبعاثات الناتجة عن النقل البحري الدولي؛ وإنشاء آلية لإلغاء الديون وتخفيف عبء الدين؛

(و) وضع تدابير قانونية دولية للتصدي للفقد الدائم للأقاليم البرية والبحرية وما يرتبط بها

من نظم إيكولوجية وسبل عيش وثقافة وتراث؛

- (ز) إنشاء آلية سيادية للتخفيف من عبء الدين كوسيلة لإعادة هيكلة الديون أو إلغاؤها بطريقة منصفة، وذلك بمشاركة جميع الدائنين، وكوسيلة لتحقيق العدل المناخي؛
- (ح) إنشاء آلية للانتصاف والتظلم للسماح للمجتمعات الضعيفة بالتماس سبل التعويض عن الخسائر المتكبدة، بما في ذلك اتخاذ تدابير قانونية لتحديد المسؤولية الجنائية أو المدنية أو الإدارية، وإعادة الحق إلى نصابه بشكل شامل وضمن عدم التكرار؛
- (ط) استحداث تدابير قانونية دولية لحماية الأشخاص المشردين داخليا والمشردين عبر الحدود الدولية نتيجة لتغير المناخ؛
- (ي) استكشاف الخيارات القانونية لإغلاق الملاذات الضريبية، كوسيلة لتخصيص الإيرادات الضريبية لتمويل تدابير التصدي للخسائر والأضرار.
- 93 - وفيما يتعلق بالخسائر والأضرار أيضا، يوصي المقرر الخاص بأن توافق الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على ما يلي في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف:
- (أ) إنشاء نافذة مالية مؤقتة لتمويل تدابير التصدي العاجل للخسائر والأضرار ضمن إطار الصندوق الأخضر للمناخ؛
- (ب) دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إعداد تقرير سنوي عن تمويل تدابير التصدي للخسائر والأضرار والفجوات في الإجراءات، حتى يُنير هذا التقرير السبيل أمام إعداد الحصيلة العالمية.
- توصيات لتعزيز مشاركة المدافعين عن الحقوق المناخية وحمايتهم
- 94 - يوصي المقرر الخاص بتكليف لجنة القانون الدولي بأن تستحدث، في غضون إطار زمني مدته سنتان، آلية قانونية دولية لتوفير الحماية الكاملة والفعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية وحقوق الإنسان الواجبة للشعوب الأصلية، بما في ذلك عن طريق إنشاء محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي أعمال العنف والقتل ضد المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية وحقوق الإنسان الواجبة للشعوب الأصلية.
- 95 - ويوصي المقرر الخاص بتكليف لجنة القانون الدولي بأن تدرج في تعريف إبادة البيئة الطبيعية تلك الإجراءات المتخذة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية وحقوق الإنسان الواجبة للشعوب الأصلية.
- 96 - ويوصي المقرر الخاص بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدعو إلى أن تشمل جميع الاجتماعات الرئيسية، مثل اجتماعات مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين، مشاركة أصحاب حقوق الإنسان المتضررين من آثار تغير المناخ.
- 97 - ويوصي المقرر الخاص أيضا بأن تشجع الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء على إشراك ممثلين للشباب في البرلمانات الوطنية لتسليط الضوء على الشواغل المتعلقة بتغير المناخ.
- 98 - ويوصي المقرر الخاص كذلك بأن تشجع الجمعية العامة جميع الدول على إثبات الصفة للأطفال والشباب، بمن فيهم أطفال وشباب الشعوب الأصلية، ضمن النظم القضائية الدولية والوطنية ودون الوطنية.

99 - وفيما يتعلق بمشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان وحمائهم، يوصي المقرر الخاص بأن توافق الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على ما يلي في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف:

- (أ) اتخاذ قرار جامع يسمح بالمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار على جميع مستويات عملية مؤتمر الأطراف؛
- (ب) إنشاء لجنة استشارية للشباب معنية بالخسائر والأضرار؛
- (ج) إنشاء عملية لتنقيح وتحسين خطة عمل المسائل الجنسانية، للاتفاق عليها في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

توصية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل

100 - يشجع المقرر الخاص مؤتمر القمة المعني بالمستقبل على تأييد جميع التوصيات الواردة في هذا التقرير.